فوق الطاولة

د. سعد بساطة

خدمات إلكترونية افتح يا «سيستم»

«السيستم» عند الأشقاء بمصر هو: شبكة الإنترنت؛ وهم –مثلنا في الهوا سوا– أتمتوا الكثير من المعاملات؛ وصارت العبارة متداولة لدى قطع النت؛ شبيهة بافتح ياسمسم الخاصة بفتح مغارة: «علي بابا» في ألف ليلة وليلة.

منذ عقدين من السنوات انتقلت جل معاملات الدولة إلى ما يدعى بالتطبيق الذكي؛ وبالرغم من التعليقات الساخرة حول البطاقة الذكية فإن التطبيقات أثبتت جدواها؛ وتلك تدعى بالحكومة الإلكترونية؛ ولكن هل التطبيق يسير دون مشاكل؟ قبل الشروع في إعطاء مفهوم للحكومة الإلكترونية يتعين علينا التعريف بها، فهي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين أسلوب أداء الخدمات الحكومية وبصيغة أخرى تعني تغير أسلوب أداء الخدمة من أسلوب الروتين والبيروقراطية وتعدد وتعقد الإجراءات؛ مما يوفر الكثير من الجهد والمال فتنخفض بذلك تكلفة أداء الخدمة.

الحكومة الإلكترونية بدت كضرورة ملحة بعد ظهور صور الفساد الإداري والمالي في المجتمع ومؤسساته ولإصلاح هذا الأمر تم البحث عن سبل للمعالجة فكانت الحكومة الإلكترونية أهم العلاجات، كما أن مقتضيات الإصلاح الإداري تلزم على المؤسسات الحكومية بنمط المرونة والوضوح في منهج عملها، فالأجهزة الحكومية تتبع توصيل المعلومات والخدمات عن طريق إدارة قنوات متعددة للنقل والتوصيل بالطرق التقليدية مثل استخدام الهاتف والفاكس، أو الطرق اليدوية.

من أهم مزايا الحكومة الإلكترونية كونها تخفف الاعتماد على العمل الورقي في المعاملات الحكومية.

ولكن من طرف آخر: فليس من السهل إقامة حكومة إلكترونية، لذلك يجب أن تكون هناك مبررات للجهد والوقت والمال المبذول.

وتقوم مثلاً: تقديم خدمة شهادات، تحقيق الشخصية الإلكترونية؛ أتمتة أعمال الوزارات والهيئات والإدارات المحلية؛ دراسة وتصميم وتنفيذ والمساعدة في تشغيل النظم، تنوعت بين تعليمية وصحية إلى جانب خدمات أخرى كدفع الفواتير وإرسال الشكاوى والتواصل مع الوزّارات.

ويمكن تلخيص أهم أهداف الحكومة الإلكترونية برفع مستوى الكفاءة والفعالية للعمليات والإجراءات داخل القطاع الحكومي وذلك عن طريق: تحسين مستوى الكفاءة في استخدام وتوظيف تقنيات المعلومات.

تقليل الوقت المستغرق في أداء الإجراءات ضمن كل إدارة؛ الدقة في إنجاز الوظائف المختلفة؛ تقليل التكاليف الحكومية وذلك عن طريق تحسين وتطوير وهندسة إجراءات الأعمال؛ تقديم بيانات دقيقة وفي الوقت المناسب حسب الحاجة.

وهنا يتجاوز العمل صيغة تحديد المكان والزمان لإنجاز العمل، أي إن العمل ينجز من دون حضور الموظف في مكان معين، فيمكن أن يؤدي الموظف عمله في أي مكان، منزله مثلاً.

الحكومة الإلكترونية تحقق انتشاراً واسعاً بين حكومات العالم كما ورد في تقرير الأمم المتحدة والتي قامت بتلخيص سريع لنشاطات الحكومة الإلكترونية حول العالم واستنتجت بأن هناك مواقع إلكترونية تستخدم لتوفير المعلومات والخدمات تخص ١٩٠ دولة مما يشكل ٨٩,٨٪ من الدول الأعضاء.

لدى دراسة جاهزية الحكومات الإلكترونية جاءت الولايات المتحدة في المركز الأول تليها الدنمارك ثم المملكة المتحدة، وتعتبر حكومة دبي سباقة في تطبيق هذا النظام، وتعتبر ماليزيا من الدول التي تمكنت من تحقيق مفهوم الحكومة الإلكترونية.

باختصار: يصبح المراجع الذي يتعامل مع الحكومة خادماً لها من دون أجرة فهو الذي يدخل البيانات ويصلح الأخطاء ويصغر ويكبر أحجام المستندات المرفقة وفقاً لما تريده الحكومة، ثم هو يدفع للحكومة رسوم الخدمة التي صنعها بنفسه!

من مساوئ الحكومة الإلكترونية عدم وجود العدل بين جميع المستويات بقدرة وصولهم للإنترنت!

باختصار أيضاً: الحكومة الإلكترونية تعني الانفتاح على الجمهور فيما يتعلق بهيكل وظائف الجهاز الحكومي والسياسات المالية للقطاع العام الذي من شأنه تعزيز المساءلة والمصداقية وتأييد السياسات الاقتصادية السليمة.

وداعاً للطوابير؛ ولعبارة «أنا من طرف أبو معتز.!»!

استشاري

محافظة دمشق تضبط «المازوت الشاذ» والمازوت «المدعوم» للخدمة وليس للمتاجرة

سكرية : سيارات تحصل على ٢,٧ مليون لتر شهرياً ولا يعرف مصيرها!

محمود الصالح

كشف رئيس اللجنة الاقتصادية في محافظة دمشق عضو المكتب التنفيذي شادي سكرية عن ضبط ٧٢٢ آلية نقل عام تعمل على المازوت يتم تزويدها بهذه المادة من محطات مدينة دمشق، وهذه الآليات لا تقوم بعمليات نقل المواطنين، وجزء منها بوالمات كبيرة وباصات وسط. جاء ذلك في حديث لـ«الوطن» وأضاف إنه نتيجة الازدحام الشديد على الخطوط الداخلية والخارجية، والاستهلاك الكبير لمادة المازوت التي يتم تزويد آليات النقل الجماعي بها، وجه محافظ دمشق عادل العلبي بضبط عمليات حصول كل آلية على ما تستحق من المازوت بالسعر المدعوم في حال كانت تعمل بشكل فعلي لتأمين نقل المواطنين من وإلى دمشق، لأن توفير المازوت بالسعر المدعوم لهذه الآليات هو بغاية تأمينها خدمة المواطنين، وقامت اللجنة المختصة في المحافظة بالتدقيق في كل عمليات تزويد الآليات بالمازوت المدعوم التأكد فيما إذا كانت فعلاً تقوم بالعمل الذي تحصل من أجله على المازوت المدعوم، وتبين أن هناك العدد الذي ذكرناه لا يقوم بهذه الخدمة ويحصل شهرياً على أكثر من ٢,٧ مليون لتر من المازوت، ولا يعرف مصير هذه الكمية والطريقة التي يتم صرفها، فتم إيقاف تزويد هذه الآليات بالمازوت لمدة شهر بشكل مبدئي، وتنظيم الضبط التمويني بحق أصحابها لمخالفتهم تعليمات إدارية وخاصة البوالمات الخارجية، كما تم تنظيم ١٧ ضبطاً تموينياً بحق المحطات وخزانات الوقود لمخالفتها التعليمات الإدارية التي تنظم عملها بتوزيع مادة المازوت، وذلك منذ بداية كانون الأول الماضي، كما تم تنظيم ٣٠٠ ضبط بحق السرافيس في الخطوط الداخلية حتى تاريخه. وأضاف سكرية إن اللجنة التي تقوم بعمليات تنظيم توزيع المازوت لوسائل النقل الجماعي بدمشق مستمرة بعملها في جرد كل الآليات للتأكد من مدى أحقيتها بالحصول على المازوت بالسعر المدعوم، وفي هذا الإطار تعمل على أن يتم تخصيص كل محطة بعدد من الآليات التي يتم تزويدها من هذه المحطة فقط بما يتناسب وإمكانيات هذه المحطة ومدى قربها من خطوط الآليات التي سيتم جدولتها في هذه المحطة، بحيث يمنع على أي وسيلة نقل جماعي التزود بالمازوت إلا من المحطة المخصصة، وهذا سيؤدي إلى ضبط عمليات التوزيع ومنع المحطات من التلاعب بالكميات الموزعة من قبلها وتحديد الآليات المستفيدة من هذه الكميات، وعن ضبط تزويد الشاحنات بين عضو المكتب التنفيذي أن اللجنة وبعد الانتهاء من جرد وسائل النقل الجماعي وتحديد مكان تزويدها ستقوم بجرد جميع الشاحنات التي يتم تزويدها من محافظة دمشق، للتأكد من مدى قيامها بالعمل بشكل فعلي، وضبط الشاحنات المتوقفة أو التي أصبحت خارج الخدمة لسبب أو آخر، كما هو الحال بالنسبة لوسائل النقل الجماعي، لكن في الوقت الحالي يتم تزويد الشاحنات من محطتي دمر البلد وغرب الميدان الحكوميتين ريثما يتم الانتهاء من جرد تلك الشاحنات، وأضاف سكرية إن عدد آليات النقل الجماعي التي يتم تزويدها بالمازوت من دمشق يصل إلى ٥٣٠٠ آلية منها ٢٩٠٠ آلية تعمل على خطوط مدينة دمشق إضافة إلى ٢٤٠٠ آلية تعمل على خطوط ريف دمشق، يضاف لها وجود ٣٩٤ آلية يتم تزويدها من كراج السومرية و٦٢٥ آلية من كراج المنطقة الجنوبية و٣٨٣ آلية من كراج العباسين.

جدير بالذكر أن محافظة دمشق واللجنة المختصة قامت ومن خلال مديرية التموين بتنظيم ضبوط بحق المحطات التي كانت تقوم بالتعبئة «الشاذة» التي تتمثل في قيام هذه المحطات بتعبئة مازوت لآلية واحدة بأكثر مما تستحق من خلال مجموعة بطاقات لآليات متوقفة عن العمل، أو مخالفة للتعليمات، وهذا ما كان يوفر المازوت في السوق السوداء على حد رأي عدد من المواطنين من دمشق، وبعد اتخاذ هذه الإجراءات لن تحصل أي آلية على المازوت بالسعر المدعوم ما لم تكن تعمل في المكان والغاية المخصصة لها، وهذا يمكن أن يؤدي إلى توفير كميات كبيرة من المازوت، يمكن للمحافظة أن تخصصها لباصات النقل الداخلي التي بدأت في إنزالها على خطوط الخدمة، مما يحقق العدالة في عمليات إيصال المازوت إلى المقاصد التي خصص من أجلها.

هل عاد الفلاحون إلى أراضيهم؟!

ليس عدلاً أن يكون التأمين إلزامياً على السيارات دون المحاصيل الزراعية

الزراعة تنسق مع المنظمات الدولية لتقديم المساعدات للفلاحين العائدين إلى أراضيهم

يسرى ديب

يقول الخبير التنموي أكرم عفيف، إن إعادة الفلاح إلى أرضه لا تحتاج إلى الكثير من النظريات والدراسات، بل كل ما هو مطلوب جعل الأرض تطعمه، وتحفظ كرامته ليبقى فيها.

يضيف عفيف: يمكن أن تجد في كل براد الكثير من المواد الغذائية التي لا يمكن الاستغناء عنها، وكل هذه المواد من إنتاج الفلاح، والسؤال كيف يقبل أي شخص أو مسؤول أن يطعم الفلاح كل الناس ويبقى جائعاً؟

ويرى أن الخطوة الأولى التي قامت بها وزارة الزراعة برفع سعر الشوندر السكري مثلاً إلى ١٧٥ألف ليرة جيدة وتساهم في توطين المزارعين والزراعة، أي إن استقرار الفلاح ينتج من استقرار السعر الذي يمنحه حياة كريمة.

أما الفكرة الثانية التي يطرحها عفيف فهي موضوع التأمين الإلزامي على المحاصيل الزراعية والحيوانية، إذ ما هي الحكمة من وجود تأمين على السيارات دون المحاصيل الزراعية؟ ويقول عفيف إن الفقر يدفع للعمل، وإن التنمية الإنتاجية تحسنت بسبب الغلاء، لأن الفقر يشكل دافعاً للعمل والإنتاج.

وربما ما يدعم قول عفيف هو انتشار الزراعات المحمية في مناطق لم تكن تعتمد على هذا النوع من الزراعات كمنطقة ريف الرقة الشرقي وذلك لتوفير الخضر في ظل الغلاء المعيشي الذي تعيشه البلاد كما يقول زارعون لهذه البيوت البلاستيكية.

سئمنا تكرارها

بملل يتلقى المزارع يوسف أحمد السؤال عن مشاكلهم في الزراعة. يقول سئمنا الحديث عن المشاكل التي تحول دون زراعة الأراضي التي يمتلكها والبالغة أكثر من ١٠ دونمات في منطقة الساحل السوري، ويختصر المطلوب لزراعة أرضه بتأمين السماد وهو المشكلة الأبرز التي يعاني منها الإنتاج الزراعي بسبب صعوبة تأمينه من الإنتاج المحلي، أو عن طريق الاستيراد ورداءة نوعية المتوافر منه.

وكذلك نقص عوامل الطاقة، ومشاكل القروض، وعدم الاهتمام بتأمين الأسواق الخارجية للتسويق، وإذا كانت هذه بعضاً من مطالب العاملين في الزراعة ضمن المناطق الآمنة، فإن عودة الفلاحين إلى أراضيهم في المناطق التي عاشت الحرب أكثر صعوبة وتعقيداً.

مشاكل أخرى

رئيس بلدية المعمورة التابعة لمنطقة منبج في محافظة حلب صلاح الحسين يعرض مشاكل مختلفة تعيق عودة الفلاحين إلى أراضيهم في تلك المناطق، ويؤكد أن هناك الكثير من المتورطين في أعمال إرهابية ضد الدولة، ومنهم من هرب من الخدمة الإلزامية، ومنهم من يهرب من الحصار الاقتصادي المفروض على الدولة، ويفضلون البقاء في مناطق المسلحين حيث يتوافر فيها كل شيء!

أضاف الحسين أن هناك أسباباً أخرى تتعلق بالرسوم الجمركية التي تفرض على الآليات والأغنام للمقيمين في مناطق المسلحين عند محاولة العودة إلى مناطق سيطرة الدولة، وينتظر الأكثرية ريثما يتم تحرير مناطقهم ليعودوا دون دفع تلك التكاليف.

الأسباب كثيرة

يفصل اتحاد الفلاحين في الكثير من الأسباب التي تبعد الفلاحين عن أراضيهم، وعن رؤيتهم للمطلوب لإعادتهم إلى أراضيهم، يقول معنيون في الاتحاد إن الفلاحين الذين هجروا قراهم وأراضيهم تحولوا من العمل الزراعي إلى أعمال أخرى سواء في قطاع الخدمات أو الباعة الجوالين أو غيرها من المجالات، في حين قسم منهم يمارس العمل الزراعي كعمال زراعيين في الحقول والأراضي الزراعية التي نزحوا إليها، لكن هذه الأعمال موسمية ولا تؤمن الدخل الكافي لتأمين احتياجات الأسرة، لذلك تحولوا من منتجين يقدمون الطعام للناس إلى معتمدين على المساعدات الغذائية التي تصلهم من المنظمات!

ولإعادتهم إلى أراضيهم يقدم اتحاد الفلاحين عشرات المقترحات لكل الجهات المعنية بالعمل الزراعي: كالتنسيق بشكل مستمر مع وزارتي الدفاع والزراعة وغيرها من الجهات المعنية، لتأمين عودة الفلاحين إلى أراضيهم المحررة، وفقاً للحالة الأمنية لضمان سلامتهم، وكذلك العمل مع وزارة الزراعة وغيرها من الوزارات من أجل تأهيل البنى التحتية والأراضي، وتأمين الخدمات ومستلزمات الإنتاج وصيانة مشاريع الري التي تضررت لتمكين الفلاحين من العودة والمباشرة بالنشاط الزراعي والإنتاج، فخسائر الفلاحين كبيرة، ومعظمهم لا يستطيع تمويل الأنشطة الزراعية أو إعادة تأهيل المشاريع بسبب ارتفاع التكاليف.

صعوبات كثيرة

مدير المركز الوطني للسياسات الزراعية في وزارة الزراعة المهندس رائد حمزة ذكر الكثير من المشاكل التي تعيق عمل الفلاحين ويجب تأمينها كمستلزمات الإنتاج (أسمدة، محروقات، بذار،...)؟ وأن أهم المشاكل هي نقصها وغلاء أسعارها وخاصة المستوردة منها كالأسمدة والمحروقات وكذلك الأعلاف خاصة أعلاف الدواجن، فسبب الإجراءات القسرية وتضييق حركة التجارة والقيود المفروضة على حركة ونقل الأموال عبر المصارف أصبح من الصعب استيراد مستلزمات الإنتاج من أي مصدر كان.

كذلك الحال مع المحروقات التي يتم تأمينها بصعوبة من الأسواق الخارجية وبكميات محدودة تقوم الحكومة بتوزيعها حسب الأولويات، وفي هذا العام تم تخصيص وتأمين كامل الكمية المتاحة من مادة المازوت والأسمدة لمحصول القمح بهدف تنفيذ الخطة المقررة لهذا المحصول، وتأمين حاجة القطر من القمح. إضافة إلى وضع سعر مجز له.

ومن الصعوبات التي يتحدث عنها حمزة أيضاً نقص الآليات الزراعية بعد أن تعرضت خلال فترة الحرب إلى السرقة والتخريب، إضافة إلى غلاء أسعار الجديد منها فهي تفوق في غالب الأحيان قدرة المزارعين على شراء هذه الآليات خاصة صغار المزارعين، علماً بأن المصرف الزراعي التعاوني يقوم بتمويل شراء هذه الآليات (كالجرارات) حيث يغطي نسبة ٧٠٪ من تكلفة شرائها.

تحتاج إلى الكثير

وعن الإجراءات التي اتخذتها وزارة الزراعة لتأمين عودة المزارعين إلى أراضيهم المحررة، ولماذا لم يتمكنوا من العودة حتى الآن؟

قال حمزة: إن عودة الفلاحين إلى أراضيهم تتطلب إعادة تأهيل هذه الأراضي المحررة بعد تعرضها للتخريب سواء من سرقة الأصول كمجموعات الضخ في حال كانت مروية من الآبار، أو بتخريب شبكات الري وإعادة تأهيل هذه المصادر وتخريب الطرقات الرئيسية والزراعية وأفنية الري تحتاج إلى وقت عدا عن مسألة إزالة الألغام ومخلفات المجموعات المسلحة، لتجنب أي مخاطر قد يتعرض لها الفلاحون، ونسمع بين الحين والآخر عن تعرض المواطنين والمزارعين للإصابات وأحياناً فقدان حياتهم نتيجة انفجار لغم أو ما شابه ذلك، يضاف إلى ذلك أنه في بعض المناطق المحررة تكون محاذية لمناطق لا تزال تحت سيطرة المجموعات الإرهابية كما هو حال المناطق المحررة في منطقة الغاب وغيرها وبالتالي هنالك خطر قائم من تعرض الفلاحين لخطر تلك المجموعات.

وخلاصة القول: مجرد تحرير الأراضي لا يعني أنه يمكن عودة الفلاحين إلى مزاولة نشاطاتهم، بل يحتاج الأمر إلى إعادة تأهيل وإزالة أي خطر قد يتعرض له الفلاح. وهنالك تنسيق دائم بين الوزارات والجهات المعنية (كوزارة الدفاع- الموارد المائية- الإدارة المحلية.. إلخ) لإسراع في تأهيل البنى التحتية لضمان عودة الفلاحين.

فورية

أما الإجراءات التي تقوم بها وزارة الزراعة فور جاهزية الأراضي المحررة فهو تأمين مستلزمات الإنتاج حسب الخطة الزراعية للمنطقة كما يضيف حمزة، وكذلك غالباً ما يتم التنسيق بين الوزارة والمنظمات الدولية من أجل تقديم المساعدات الممكنة للفلاحين العائدين إلى أراضيهم سواء من تقديم بذار محسن أو بعض المعدات الزراعية، وقد تم إنجاز الكثير ضمن هذا الإطار حيث قامت منظمة الأغذية والزراعة بتأهيل مشروعي ري في محافظتي حمص وحلب، وكذلك برنامج الغذاء العالمي بتأهيل القطاع الخامس في محافظة دير الزور والقطاع السابع ومشروع ١٠٢٨ وذلك لمساعدة الأهالي على العودة إلى قراهم وتحسين سبل عيشهم.